

أزمة التنظير في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية

د. ساسي سفيان جامعة الطارف - الجزائر

د. منية غريب جامعة الطارف - الجزائر

البريد الإلكتروني: saci_soufiane@yahoo.fr

ملخص:

لا يجد البحث في ميدان الدراسات في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية اليوم وصفاً أصدق من أنه بحث مفعم برقمنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتتظير والتأويل، التي بإمكان أن يضيفها العقل السوسيولوجي على موضوعه، فالمجهود التأويلي الذي يعتمد على كفاءة المؤول السوسيولوجي ومعرفته النسبية في صيرورة الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي يجارها مجتمعه، يكاد يكون غائباً مما يشعرنا بذلك الفراغ المؤسس أو النقص الذي ينتاب العقل العربي في مدركاته وتأويله وتفسيراته ومعارفه.

إذا كان تعدد المنطلقات النظرية ومناهج البحث في الدراسات في العلوم الاجتماعية الغربية، يمثل نوعاً من الأزمات والفوضى العلمية (باعترااف أغلب المختصين)، فإن المشكلة أشدّ وطأة في البلدان النامية، ومنها وطننا العربي، فالحديث عن واقع الدراسات في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية يدفعنا إلى البحث في جملة من المشكلات، المعضلات والأزمات (الفرعية) التي تعيشها هذه العلوم بدايةً مكانتها المجتمعية وفي أروقة اتخاذ القرار مروراً بحالتها البحثية (مناهج، طرق وأدوات مستخدمة) وصولاً إلى واقعها داخل المؤسسات الجامعية في الدول العربية، لنجد أن هذه العلوم تعيش أزمة التنظير يصعب على الباحث في العلوم الاجتماعية أن لا يلاحظها.

الكلمات المفتاحية: التنظير، التأويل، الوقائع الاجتماعية.

Crisis theories in the social sciences in Arab universities

Abstract :

Search does not find in the studies field in the social sciences in Arab universities today description truer than he discussed replete with digitized social phenomena and to break the link with the act of meditation and theory and interpretation, which can be added by the mind sociological on the theme, Interpretive effort which depends on the efficiency of the interpreter sociological and knowledge of the relative in process of human and social phenomena that convey his community, it is almost absent, which makes us so vacuum or decrease founder who haunt the Arab mind in Perception and interpretation and explanations and acquaintances.

If the multiplicity of the theoretical principles and research methods in studies in Western social sciences, represents a kind of crisis of scientific and chaos (admittedly most of the specialists), the problem is more severe in developing countries, including the Arab world, talk about the reality of the studies in the social sciences in Arab universities leads us to Find in a series of problems, This Dilemmas crises (sub) experienced by these sciences beginning of the community itself and in the corridors of decision-making through research condition (curricula, methods and tools used) up to the reality within university institutions in the Arab countries, to find that these sciences live endoscopy crisis difficult the researcher in social sciences that do not go unnoticed.

Keywords: Theories, interpretation, social realities.

مقدمة:

لا يجد الباحث في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية اليوم وصفاً أصدق من أنه بحث مفعم برقمنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتنظير والتأويل (فعل المفهمة)، التي بإمكان أن يضيفها العقل السوسيولوجي على موضوعه، فالمجهود التأويلي الذي يعتمد على كفاءة المؤول السوسيولوجي ومعرفته النسبية بضرورة الظواهر الاجتماعية التي يجارها مجتمعه، يكاد يكون غائبا مما يشعرون بذلك الفراغ المؤسس أو النقص الذي ينتاب العقل السوسيولوجي في مدركاته وتأويلاته وتفسيراته ومعارفه. إن هذا الطموح الذي أجهد لتوضيحه، لا أجد إسقاطاته في الأعمال البحثية والأكاديمية للباحثين المنضوين تحت ما يسمى (دول العالم العربي)، حيث تغوص التحليلات والدلائل في محاولات لإعادة إنتاج الرؤى الغربية نفسها، وهو ما يعبر عن حالة الانشقاق الحقيقي الذي أصابهم وجعلهم منقادين تحت وطأة وعي أو انبهار إلى أن يعيدوا القوالب الغربية نفسها في تأويل التغيرات الاجتماعية التي تعرفها مجتمعاتهم المحلية، وهو ما انعكس لاحقاً في تشكيل صورة نمطية لواقع مشوّه تفعل المفاهيم والقوالب والاقتربات للعلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية فعلها في تميع الحقائق، وعليه وبناءً على ما تقدم فإن اهتمامنا سينصب على إعطاء محاولة تفكيرية نعدّها متواضعة لواقع أزمة هذه الدراسات البحثية والعلمية، مجيبين في ذلك على جملة من الأسئلة: ما هي الأزمة التي تعيشها العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه تقدم البحث في مجال العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية؟ ما هي البدائل التي يمكن تقديمها في سبيل تفعيل الدراسات الاجتماعية العربية ومن ثم تحديد غاياتها كمعرفة وممارسة تستجيب لحاجات المجتمع؟

أولاً. واقع العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية

إن واقع العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية هو جزء من إشكالية البحث العلمي في الدول العربية الذي لا يشكل أولوية سياسية لهذه الدول، ولا يكاد ينفصل في وضعيته الهشة عن واقع العلوم الاجتماعية العربية عموماً والتي تعاني التهميش والإقصاء.

وبذلك فأغلب البحوث الاجتماعية تظل سجينة رفوف المكتبات وخلاصات تبقى في الظل، ولا يستفاد منها إلا في إعادة إنتاج بحوث عقيمة ومشابهة، لكن هذا لا يعني أن الاجتهاد والإبداع السوسيولوجي لدينا قد استنفذ ذاته، بل على العكس من ذلك هناك اجتهادات قيمة وهناك أسماء تلتهم من حين لآخر، وهناك باحثون يشتغلون في صمت، ويتصدون بكل بسالة لما يعتل في رحاب المجتمع من قضايا وظواهر، وبمقابل ذلك كله تبقى هناك معطيات واقعية تقرر عدم الارتفاع ترتبط بالهاجس الأمني الذي يغلف البحث العلمي العربي وتتصل أيضاً بمحدودية الإمكانيات المادية التي تمكن الباحث من إنجاز أبحاثه بقدر كبير من الاحترافية والموضوعية، وأعتقد أنه في السنوات الأخيرة وبسبب تبعثر العديد من الظواهر، فالدراسات الاجتماعية تشهد فورة علمية لقراءة تفاصيل المشهد الاجتماعي هذا على ما هو قائم من كل ألوان الإقصاء والحجر.

ثانياً. وضعية العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية بالأرقام

إن لنشأة الغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية انعكاس كبير على ظهور وتطور هذه العلوم في الجامعات العربية أين اتسعت مجالات استخداماتها وتطبيقاتها على مختلف الأصعدة المجتمعية، هذه النشأة جعلت الناحية الممارساتية في المجتمعات العربية تطرح العديد من التساؤلات حول مدى ضرورتها ك تخصصات علمية تسمح بتناول الحياة الاجتماعية والواقع المجتمعي بالدراسة والتحليل ومدى حاجة المجتمع لهذه التخصصات العلمية التي تحظى ببالغ الأهمية في الدول الغربية محل نشأتها والتي ترتبط بواقعها الاجتماعي، السياسي والثقافي ارتباطاً عضوياً سواء من حيث أطرها النظرية أو المنهجية.

إن عملية الزرع أو النقل التام لهذه العلوم وتطبيقها على المجتمعات العربية أدى إلى الوقوع في عملية (المحاكاة لتي كان من نتائجها الوصول إلى حالة من التناقض Contradiction بين مقولاتها العلمية) وتطبيقاتها العملية على الواقع الاجتماعي العربي المخالف للواقع الغربي في منهجه الحيائي مما نتج عن (هذه العملية وقوع العلوم الاجتماعية في الدول العربية في حالة انسداد أو مأزق حرج Impasse بتعبير فريدريك معتوق.⁽¹⁾)

فرغم كون موضوعاتها في الدول العربية مختلفة في صيرورتها التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية على وجه الخصوص عن موضوعها في موطن نشأتها إلا أنه تم اعتماد نفس التأسيس النظري والمنهجي في معالجة الواقع المجتمعي العربي.

من أجل فهم واستيعاب هذا الوضع يمكننا العودة إلى التقارير الصادرة عن اليونسكو والمتعلقة بشأن العلوم الاجتماعية، والتي لم تتناول وضعها في العالم العربي شكل إيجابي بل كانت صريحة وواضحة (يمكن القول فاضحة) لواقعها في هذه الدول التي تعتبر مؤهلة لحيازة مكانة إستراتيجية اقتصادية، سياسياً وثقافياً.

أكد التقرير الصادر سنة 1970، المحدد للاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية أن "المعطيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية تكاد تكون منعقدة في الوقت الحالي على الرغم من تدريسه في الجامعات، لذا فإن العلوم الاجتماعية والتي تحددت هويتها في جامعات وبلدان أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا السوداء، لا يبدو أنها قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها ودورها في المنطقة العربية، على أنه وعلى المدى البعيد تضيق الوثيقة بأنه في هذه المنطقة يكمن جزء مهم من قوة إفريقيا العلمية خلال عشرات السنين القادمة." (2)

في مقابل هذا كان التقرير الصادر سنة 1999 أكثر وضوحاً، حيث جاء فيه "بأنه ثمة اثنان من أكثر العوامل التي كانت مؤثرة في تشكيل المسار والوضع الراهن للعلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما المال والسياسة." (3)

نفس النتائج تم التأكيد عليها من خلال تقرير التقييمي لسنة 2002، حيث تبدو العلوم الاجتماعية في البلدان العربية في وضع متأخر على الرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان (المغرب، مصر)، "على أن الملاحظ أن هذا الوضع العام لا يعكس مشكلات تمويل البحث ولا عدد أو حجم المؤسسات البحثية بقدر ما يعكس حالة عامة تتعلق بمكانة هذه العلوم الاجتماعية في المجتمع." (4)

أما التقرير الصادر سنة 2010 حول العلوم الاجتماعية فقد أعطى نوعاً من التفصيل حول وضعها في العالم العربي مقسماً إياه إلى مشرق ومغرب مؤكداً على أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي يتقاسمها اتجاهان أساسيان هما الاتجاه الإنجلوسكسوني في المشرق العربي والاتجاه الأوربي (الفرنسي على وجه الخصوص) في البلاد المغرب العربي ومن بينها الجزائر، هذا التقسيم أحدث فروق في الأطر النظرية والطرائق البحثية في كل من المنطقتين، إضافة إلى إحداث قطيعة بين الجهتين رغم أنهم يتمتعون بإرث مشترك له تأثيره في واقعهم المجتمعي خاصة الإرث الديني منه.

حيث يغلب على المشرق الطابع العملي التطبيقي إضافة إلى التوسع الملحوظ في إنشاء المراكز البحثية وتخصصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية، خاصة في مصر وبعض دول الخليج، إضافة إلى التمويل المتنامي للبحوث التطبيقية في هذه المنطقة سواء من قبل الحكومات أم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في مقابل هذا أفرد التقرير عدداً قليلاً من صفحاته لوضع العلوم الاجتماعية في المنطقة المغاربية، حيث حدد خصائصها كالآتي:

■ خلافاً لما هو عليه الحال في العلوم الصحيحة والطبيعية، فإن ما ينشره المتخصصون المغاربة بالعلوم الاجتماعية من كتب يفوق ما ينشرونه من مقالات في مجلات محكمة.

■ تتحيز المجلات للنشر باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، فتنشر ثلثي المقالات باللغات الأجنبية.

■ يتشابه المتخصصون بالعلوم الاجتماعية في المجتمعات الثلاثة من حيث القدرة على نشر المقالات، إذ تفيد الإحصاءات بأن المعدل العام لما ينشره كل باحث مغربي هو مقال واحد كل ثلاث سنوات.

■ شهد النشر باللغة العربية ارتفاعاً ضئيلاً (من 50% في سنة 1980، إلى 60% سنة 2004) بينما تبقى اللغة الفرنسية أهم لغة ثانية للنشر (33% سنة 2004) بين الجامعيين والباحثين في الدول المغاربة.

■ تهيمن اللغات الأوروبية، خاصة الانجليزية والفرنسية، على خطة الأبحاث فيما يتعلق مثلاً بالنساء، المحيط، العولمة وآثارها الاقتصادية، التنمية الحضرية، المخاطر الطبيعية وعلوم التصرف (management).

■ تجد "دراسة الهوية الثقافية وحركات التحرر اهتماماً أكبر في المغرب منه في تونس." (5)

وعلى العموم فإن العلوم الاجتماعية في الدول المغرب العربي تركز على القضايا الوطنية، كما تعرف ميلاً كبيراً نحو الدراسات الامبريقية مع غياب شبه كلي للدراسات المقارنة وندرة في الفكر التنظيري، إضافة إلى هذا يسيطر على عملية البحث ثلة من العلماء والباحثين المشهورين المتقدمين في السن مما ضيق الخناق على الباحثين الشباب، في مقابل هذا هناك قصور في وضع سياسات واضحة المعالم لصالح البحوث الاجتماعية، ناهيك عن عدم الاهتمام المجتمعي بالعلوم الاجتماعية. (6)

في الجانب الآخر والمتعلق بإنتاج المعرفة العلمية نجد أن هذه الأخيرة تعاني من أزمة في إنتاج أطرها النظرية وعدم مواكبة تطور الأطر النظرية نتيجة عدم متابعة المستجدات النظرية في العلوم الاجتماعية، حيث أن الأطر المعتمدة هي أطر تقليدية وغير إبداعية وغير نقدية وتغيب الواقع المجتمعي المحلي، الأمر الذي ولد ضعفاً إبستمولوجياً في هذه الأبحاث، كذلك نلاحظ أن العملية النقدية تقوم على نفي الأطر النظرية المخالفة وعدم الاعتراف بها أو بقدراتها التحليلية والتفسيرية، إضافة إلى هذا نلاحظ غياب النهج التراكمي في هذه البحوث مما أحدث قطيعة نظرية ومنهجية في دراسة الواقع الاجتماعي.

وعلى العموم فإنه يمكن إجمال الفجوات التي تعيق نمو الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي في العناصر التالية: (7)

- الفجوة بين التنامي الكمي للعلوم الاجتماعية والجودة النوعية للبحوث.
 - الفجوة بين تعليم الدراسات الاجتماعية وتراكم الخبرة البحثية.
 - الفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم.
 - الفجوة الرقمية في البحث.
- ولتجاوز هذه الإشكالات وتحقيق الاعتراف الفعلي بالعلوم الاجتماعية في الوطن العربي يشير التقرير إلى أن الأمر يتطلب "كسب رهان الاستقلال عن العوامل الخارجية، تدعيم وتعزيز مجموعاتها ومؤسساتها العلمية، احترام أخلاقيات المهنة، إعادة الاهتمام في ميداني التنظير والمنهجية، والأكثر من ذلك كله هو إضافة مساهمة هذه العلوم في الجدل العلمي العام." (8)

ثالثاً. أزمة التنظير

الهاجس الأكبر والتحدي الضخم الذي راهنت الدولة الوطنية (العربية) بعد الاستقلال على النهوض به، هو تحقيق وثبة التقدم والخروج من شرقية التخلف والتبعية للآخر؟ من أجل ذلك كُرسَت الجهود التنظيرية للبحث عن رؤية سوسيولوجية لتحقيق الفعل التنموي، غير أن هذا التنظير ظل في معظمه يدور في فلك التوجهات النظرية للمدارس الغربية الكبرى التي تبلورت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، مما جعل أغلب النظريات الاجتماعية - إن لم نقل كلها - المدرسة في الجامعات العربية ذات مسحة غربية مرتبطة أشد الارتباط بالتاريخ الثقافي للمجتمعات الغربية ومعبرة عن خصوصياتها ومشكلاتها الفكرية، هذه النظريات تتعرض في مهدها إلى انتقادات حادة بالنظر لعدم قدرتها على استيعاب التغيرات التي يعج بها الواقع الاجتماعي الغربي إلى درجة جعلت بعض الباحثين يرون أن النظرية الاجتماعية ينبغي أن يُعاد توجيهها وتوسيع نطاقها بحيث تجعل اهتمامها بالعالم تأويلياً محورياً وبحيث يحصر البحث التجريبي والتاريخي المقارن في نفس الاتجاه،⁽⁹⁾ أما في الجامعات العربية فإن هذه النظريات يتم تداولها على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة، ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنيوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعواقب المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة.

وعلى الرغم من أن عمر البحث في العلوم الاجتماعية بأساليب المنهج العلمي ما يزال في بدايته، وأن أعرق الجامعات العربية لا يتجاوز عمرها ثلاثة أرباع القرن الواحد، بل إن عمر أقسام العلوم الاجتماعية داخل هذه الجامعات لا يتعدى خمسة عقود من الزمن في أغلب الجامعات العربية، إلا أن غياب الإسهام النظري العربي في الإطار العالمي للعلوم الاجتماعية واحدة من أهم مشكلات الدراسات الاجتماعية في الجامعات العربية، فغالغ النظريات المتداولة في الواقع العربي هي إفراز الفكر العلمي الغربي، في زمن أحوج ما تكون الساحة العربية فيه لبديل يتناول الواقع العربي بكل خصوصياته وتجلياته، علماً أن هذه النظريات الكلاسيكية التي مازالت تتداول في تفسير التغيرات الحاصلة رهناء، تعتبر وليدة الظروف التاريخية والأوضاع الطبقيّة التي نشأت في ظلها وقدمت تفسيراتها وتأويلاتها في إطار رؤيتها لعوامل وأبعاد التغير في المجتمع أو المحافظة على الأنظمة والأنساق التي ترى أهميتها، وقد اصطبغت هذه النظريات بتوجهات إيديولوجية، ولم تجعل م العالم مجالا لتحليلاتها، ولم تتسع مقولاتها لتفسير العلاقات العولماتية بين المجتمعات.⁽¹⁰⁾

وهنا لابد من التساؤل عن طبيعة الإنجازات التي تبلورت في هذا المجال ومدى مطابقتها للأسئلة التي تطرحها الأوضاع الإنسانية في الوطن العربي؟ ولاسيما إذا ما تعلق الأمر بالإنتاج السوسيولوجي الذي يقرأ مفردات الواقع العربي ويعاين مشكلاته... فنادر ما يجد طالب المعرفة إنتاجاً سوسيولوجياً عربياً يطفئ ظمأه لفهم الواقع العربي المعاصر بصورة منضبطة أو موضوعية أو شاملة أو حتى جزئية.⁽¹¹⁾

ذلك أن البحث في الظواهر الاجتماعية في العالم العربي لم تنشأ بالآليات والوسائل العلمية المحلية (العربية)، مثلاً حصل في التاريخ الغربي بفعل عملية تاريخية ذاتية، موصولة بصيرورة في النظر إلى هذه

الظواهر ضمن سياق تطور الأفكار والعلوم وتطور المجتمعات، قدر ما نشأ في سياق عملية تقليد أفرزتها متغيرات خارجية وافدة.⁽¹²⁾

ولذلك ظل الجهد الفكري في ميدان العلوم الاجتماعية في أطواره المختلفة يدور في حلقات متتابعة من الترجمة والاقتباس والمحاكاة دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات المجتمع العربي، وتركز اهتمام الباحثين والعلماء على قضايا قد تكون ذات أهمية في بلادها الأصلية، بينما تنفقر إلى الأهمية في مجتمعاتنا الناقلة لها، وإذا كان تعدّد المنطلقات النظرية ومناهج البحث في الدراسات الاجتماعية الغربية، يمثل نوعاً من الأزمة والفوضى العلمية (باعتراف أغلب المختصين)، فإن المشكلة أشدّ وطأة في البلدان النامية، ومنها وطننا العربي، فالحديث عن أزمة التنظير في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية يدفعنا إلى البحث في جملة من المشكلات، المعضلات والأزمات (الفرعية) التي تعيشها هذه العلوم والتي تندرج ضمن أزمة التنظير، حيث أنه من الصعب على الباحث العلمي (سواء أكان في مجال التخصص أو خارجه) أن لا يلاحظها، والتي حاولت أن أحدد نطاقها في ما يأتي :

1) أزمة التأويل

إن الدراسات الاجتماعية هي ثمرة جهود مضمّنية من التفكير والبحث في شروط تاريخية واجتماعية، ومنه فإن تمكن هذه العلوم من الإيفاء بحق المجتمع من المعرفة المضمونة، وتفسير الوقائع الاجتماعية بصدق مع مقتضيات الحال الاجتماعي المحلي الذي أنتجها يتطلب عمليات مراجعة لتلك الأسس والمبادئ التي تأسست ضمن البيئة الغربية، بما تدعيه من صدق وتكيف وموضوعية، وفي هذا الصدد يدعو الباحث الاجتماعي الجزائري عنصر العياشي جميع الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية "للمساهمة في بحث نقاش فكري حول مكانة ودور هذه العلوم في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا باعتبارها نتاجاً لسيرورة تاريخية وثقافية متميزة".⁽¹³⁾

إذا أمعنا النظر في الإنتاج السوسيولوجي العربي، فإننا نصادف كتابات منمقة عن الظواهر الاجتماعية الراهنة لمجتمعاتها حسب كل فترة تاريخية، متناغمة مع الزخم الذي تنثّره الكتابات الغربية والمفاهيم التي تبعث جدلاً واسعاً حولها، في حين يكون صداها عندنا هو تزيين الكلام عن الظواهر السانحة بمرادفات تبدو علمية أو أكاديمية تبحث عن المحاجة لخطابها بهذه اللغة، وليس بناء الظواهر الاجتماعية باعتبارها معطى سوسيولوجي واقعي، وهذا الأمر تسبب في رواج فكر عربي هزيل النتائج وبعيد عن تناول القضايا الحقيقية للمجتمع، بل إن شروط تكوين العقل العربي المنتج والنقدي يبقى في هذه الظروف بعيد المنال، لأن البحث سيكون هو حالة تخبّط وتيهان وحتى تنازع بين الأنا التراثي الذي يشد نحو الانكفاء على البنى المعرفية المغلقة، والتي تتداعى على البحث إما لقراءتها على المنطوق المنبهر للماضي واجتراره كما هو، أو التمسك به للدفاع عن الخطر الزائف الذي صنعتها البنية العقلية العربية في تعريفها لتحدي المجتمع العربي، أما الطرف الثاني في ثنائية الممارسة الفكرية فهو متعلق بـ : (الأنا الوافد) الذي يحظى بتتبع حثيث لخطوات تقدمه، بفعل حركات الترجمة التي جعل منها كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية العرب مهنة بديلة يستعوضون بها عن البحث الاجتماعي أو الإنساني المنتج، والذي لا يرصد المشكلات الاجتماعية وينظر لها فقط، وإنما يعيد في حالة انبهار منجزات النظريات الغربية، ويقودهم هذا إلى خبوت الأنا

التاريخي الخصوصي الذي يصبح فيه الواقع الاجتماعي معطى مجرد معمول فيه، ومستسلم لأدوات النظرية الاجتماعية الغربية كي تقدمه وفق ديكور نمطي، يكون الإخراج الحقيقي فيه ليس للسوسيولوجي العربي بل لصاحب النظرية الفعلي، وقياساً على ما ذكر آنفاً تصبح العلوم الاجتماعية الغربية هي من يتحكم في رؤية العقل العربي للواقع الاجتماعي، وتمنعه من أن يبدع أدواته وطرائقه التفكيرية، بل إنها تجعله يعيش الواقع المجتمعي لا على المستوى الفعلي وإنما على مستوى أفكار صيغت سلفاً، ومن شأن هذه الحال أن تصبح الحقيقة الاجتماعية في اغتراب عن الحقيقة الاجتماعية ومنه تصبح عملية افتكاك وغزو الموضوع كما

يقول غاستون باشلار Bachelard Gaston محل شك

النقطة الثانية التي تستحق الوقوف عندها وهي مضمونية الخطاب السوسيولوجي الغربي الذي يشكل مرجعاً أساسياً لكل الكتاب العرب، فالاعتماد عليه في الاستدلال على ما يعتبر تحليلاً لأجل بناء الظواهر الاجتماعية، ومن ثم تفسيراتها بحجة غياب كل معرفة عنها بسبب الأوضاع السوسيو تاريخية والاقتصادية، فأتاء الحقبة الاستعمارية أو خلال فترة الدول الوطنية الحديثة لما بعد الاستقلال، إنما يؤدي إلى الوقوع في خطأ التماثل اللاواعي مع الرؤى الغربية الانطباعية المضللة والاحتكام في النهاية إلى مقولات تبرر الوجود الواقعي المزيف للوقائع الاجتماعية، بل ويؤدي إلى عمى معرفي يلقي بجزء غير يسير من مداركنا في عالم ظلال يحجب النظر عما ينبغي أن ننتجه من معرفة، وهذا ما جعل إنتاجنا السوسيولوجي في المائة عام الأخيرة "مجرد خطاب خارجي ومغترب مما يوقعنا في عدد من العوائق المعرفية حيث إننا بدل أن ننتج معرفتنا من بلداننا فإننا نترجم إلى العربية رؤى خارجية متحيزة وجزئية".⁽¹⁴⁾

نقطة ثالثة أخرى تبدو لنا غاية في الأهمية، وهي مرتبطة بالأساس بتكوين الباحث السوسيولوجي، الذي يقع في خلط منهجي بين مسائل فكرية وفلسفية وتاريخية وثقافية واجتماعية ودينية، ومطابقتها الواحدة على الأخرى دون احتراز ولا حذر من أن لكل منها موضوعه الخاص وأدواته المنهجية في التعليل والتصديق، ومفهوماته الأصلية التي لا يمكن الممازجة بينها في وضع معرفي معين مع مفهومات من جنس معرفي مختلف، وتوهم استبدالها بأخرى دون أي مانع يذكر، وفكرة القولية هذه التي تقدم نفسها على أنها شمولية معرفية يجيزها العلم بناء على مبدأي التداخل (Ingérence) المتبادل والاعتماد (Interdépendance)، إنما تسقط في فخ الابتذال الذي لا يفيد إلا في تعميم التصور عن الظاهرة وليس فهمها، بما يلبسها من ضبابية أكثر من توضيح، حيث يغيب النشاط الفكري السوسيولوجي في خضم مستويات معرفية متنوعة يضيع فيها مبدأ الاستقلال الذاتي للعلم الاجتماعي "وهذا الخلط يجعل أساس فكرنا هو التداعي العفوي الذي يقود من ميدان إلى آخر، ومن موضوع إلى موضوع ومن فكرة إلى أخرى لمجرد وجود ارتباط شكلي أو جزئي بينها، فيخلق من مجموع المسائل النظرية والعملية مسألة واحدة (...) تسير كلها في اتجاهات متضاربة ومتنافية"⁽¹⁵⁾، أما المستوى الثاني من الخلط معزو إلى عدم التفطن إلى أن العمليات التي تجري بمسمى البحث الإستمولوجي ومن ثم النتائج المترتبة عنها، لا يمكن البناء عليها كي تتسحب على العمليات التي تجري في البحث الاجتماعي، ذلك لأن مقومات الظاهرة الاجتماعية ومنطوقها وعناصرها ليست من نفس جنس البحث الفكري في الظاهرة التي تخضع بدورها لعوامل خاصة بها، وهذا الاختلاف

بين التركيبين هو ما يمنع أن يكون الفكري والاجتماعي ميداناً لامتحان أحدهم في الآخر، ينجح فيه أو يرسب.

(2) أزمة المفاهيم والمقاربات

إن المتأمل للكثير من المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال لا الحصر يجد أنها تنتمي لماكينة الإنتاج المعرفي الغربي أو غيره من المناطق الجغرافية الأخرى مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. فالمفاهيم المرتبطة بنظريات التبعية والتنمية والعولمة وحوار - صراع الحضارات والحدثة وما بعد الحدثة وتحليل الخطاب كلها أو معظمها منتجات لم تسهم الجامعات العربية فيها بشيء وإن أعاد اجترارها بدرجات متفاوتة من الخطأ والصواب. وهذا أحد أهم مؤشرات الأزمة الحادة التي تنتاب الدراسات الاجتماعية في الجامعات العربية، متمثلة في التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي، وذلك على المستويين النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية وإعادة إنتاج فكرها، أو مجرد استهلاكه دون أدنى تساؤل أو مراجعة نقدية،⁽¹⁶⁾ وتثير مسألة استعارة النظريات مواقف متعددة تتراوح بين القبول والرفض والتوفيق بين الموقفين:

ففي حين لا يمانع تيار القبول من الاستعانة بالنظريات الغربية، مادام معيار القبول أو الرفض يجب ألا يؤسس على مجرد اختلاف البيانات والظروف التي أفرزت تلك النظريات عن بيئتنا العربية، وإنما على طبيعة القوى التي أفرزت النظرية وأهدافها وقدراتها التفسيرية، وعلى توجيه البحوث الواقعية، وعلى أساليب صدورها ومدى تمشي هذه الأساليب مع المنهج العلمي.⁽¹⁷⁾

وفي مقابل هذا التوجه يقف تيار الرفض لمسألة الاستعانة بالنظريات الغربية، ويحشد لموقفه ذلك جملة من المبررات منها أن الانطلاق في دراسة المجتمع الغربي من التصورات النظرية الغربية لن يفيدنا في فهم واقع مجتمعنا من كافة جوانبه السياسية والاجتماعية.

وبين هذين الموقفين المتناقضين يقف تيار توفيقي يحاول الجمع بين النقد والإبداع، فالإطلاع على الانجازات العلمية في بلدان الغرب المتقدم والانفتاح عليها ومتابعتها أمر مشروع، بل أنه مطلب أساسي، فالدراسة والتأهيل العلمي في جامعات العرب ليست أمراً معيباً في ذاتها ولكن إذا كانت محصلة ذلك في النهاية هي الركون التام إلى الصياغات النظرية الغربية دون الوعي بضرورة التنظير إليها في سياقاتها الخاصة فإن ذلك يفضي إلى استمرار اغتراب العلم واستمرار عجزه عن التعامل مع طبيعة المجتمعات العربية عامة.

(3) أزمة فهم الوقائع الاجتماعية

لنبدأ مناقشتنا لهذا العنصر من مفهومنا للبحث العلمي الاجتماعي، الذي يعرف بأنه عمليات بناء وتصنيف يستجيب لإثارة حافز من نوع خاص ويشعرنا بذلك (الفاصل أو نقص نمطه في حقل معارفنا بين ما نعرفه وما يجب أو نرغب معرفته عن الواقع)⁽¹⁸⁾ ، ويترجم ذلك في مسار يجب أن يؤدي إلى اتصال مع الواقع الذي نريد معرفته، ولأن كلاً منا يعتقد أن جمع بيانات عن الظاهرة أو الاتصال المباشر بها سيؤدي في النهاية إلى إنجاز بحث، فإن هذا المسار برمته سيتبخر كلية عندما يتم قياس نتائج البحوث بنتائج

الظاهرة في الميدان حيث تولد معرفة لا تقدم سوى إعادة للتفسيرات المجتمعية ولا يخدم تقدم المعرفة في العلوم الاجتماعية عن المجتمع وبالنتيجة تصبح مهنة عالم اجتماع كمنتج لمعرفة أكثر علمية وذات وظيفة في المجتمع محل تساؤل. ولكن ما العمل كي نخرج من هذا السياق الفهمي الساذج؟

لكي نبدأ في توصيف إمكانات التدخل، لا بد من الإشارة بشكل موجز إلى المضمون الذي يختفي ضمن الأعمال العلمية الغربية التي تعتبر مرجعية أساسية للباحثين العرب. بل إن كل الأعمال التي أنتجت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في عالمنا العربي من بين ما كانت تدّعيه أن العلوم الاجتماعية المعاصرة (الغربية) هي ما يقيس جدية الأعمال المنجزة حول المجتمعات العربية المحلية، وأن ذلك لا يعتبر نقيصة في الحقل المعرفي، بل لأن هذا العلم هو عالمي ولأن الظواهر الاجتماعية التي تحصل في واقع حال المجتمعات العربية تحصل في مجتمعات أخرى، انطلاقاً من أن مخرجات الحضارة العالمية (التي هي غربية) تتسحب على كامل مجتمعات المعمورة، ومنه فإنه يجوز البحث في كل الوقائع التي تحصل هنا وهناك وذلك باستعارة منجزات النظرية الاجتماعية الغربية.

التراث النظري الغربي ملهمٌ كثيرٌ من الباحثين، لا يمكن أن ننفي مساهمته الكبيرة في تطور علم الاجتماع الغربي في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، علينا أن ننظر إليه ليس باعتباره تصوراً يختزل الواقع الاجتماعي الغربي في شكل عالمي إستاتيكي يجوز البناء عليه، وإنما تفعيله بشكل يراعي الخصوصيات المحلية ويقدم تأويلات مناسبة بدل أن يأسر الوقائع الاجتماعية في القوالب النظرية الاجتماعية، ليكون البحث هو حول التطابق بين النماذج والظاهرة الاجتماعية، بدل التفكير في وجه المساعدة والفهم الذي يمكن أن تمده النظرية الغربية لمساءلة الواقع الحالي الذي لا بد أن يكون في صلب مهنة عالم الاجتماع، وهذا الوقت بالذات هو من يقدر مستوى تكوين عالم الاجتماع من ذكاء ومناقب متناقضة مثل: "...الحدس، الصرامة، المعرفة والخيال، إدراك الواقع والتجريد"⁽¹⁹⁾ لكي يستجيب ليس فقط لما ينتظره المجتمع من معرفة قد يطلبها تحت عناوين مختلفة، وإنما عليه أن يدرك أن إنتاج المعرفة السوسيولوجية (La production de la connaissance sociologique) هو مهمة تاريخية وتفكيرية موكلة له، وأنه مطالب في هذه اللحظة بأن يقدم الدليل بأنه بحق يساعل زمانه، هذا المعنى الذي تقدمه نستطيع أن نرصد مؤشرات عندنا نموذج الإنتاج السوسيولوجي الغربي في سياقه المعرفي، الذي هو نتاج تاريخي وتفكيرية لمجتمع أوروبي في فترة تاريخية معينة، فإمكاننا ملاحظة الاتساق النظري بين إنتاج ثلاثة من أهم رواد علم الاجتماع تبدو لأوّل وهلة متناقضة، فكل من كونت وكارل ماركس (Karl Marx) والكسيس دوتوكفيل (Alexis Tocqueville) انطلقت حركتهم الفكرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي وموضوعهم الأساسي وضعية المجتمع الأوروبي بعد الثورة (Le statut de la société européenne après la révolution)، لهذا انصب اهتمامهم على تحليل معاني المجتمع الجديد الذي ولد بعد انقضاء الأزمة ومعالم هذا المجتمع الجديد هي مختلفة ما بين الثلاثة، فبالنسبة لـ: كونت سمة المجتمع هي صناعية، وماركس رأسمالية، وتوكفيل هي ديمقراطية.

فيما سبق حاولنا أن نبيّن أن وهم بناء الوقائع الساذجة قد لا يكون من فعل الباحث الاجتماعي بسبب جهله في تطبيق أساسيات هذا العلم، سواء على مستوى ترشيد العقل والأفكار أو على مستوى معرفة حال

الواقع الاجتماعي، وإنما قد تكون قراءاته للتراث المعرفي الذي تعتبر فيه النظرية الاجتماعية ركناً أساسياً لا يستطيع أي منا الاستغناء عنه، هو ما قد يجبر محاولات التفكير في الظاهرة نحو البحث عن إعادة نمذجة للواقع وفق القالب النظري الذي تم تبنيّه في البحث، وهذا الفعل سيتجاهل بوعي أو دونه حقيقة الفهم الذي نتطلع إليه في دراساتنا، وهو ضرورة اتساق نتائج البحث الاجتماعي مع الواقع ومنطقه، والقدرة على نقل وإبداع الوسائل الممكنة لمواجهة تقلبات وزيف الوقائع التي أصبحت تكتسب فعلاً قدرة على التخفي في صور ظواهر نحسبها سليمة، وتوجّه في المقابل الباحث نحو وقائع ساذجة أو على مستوى بسيط من الأهمية يحسبه إنجازاً كشفياً لا سابق له، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحديث عن المشتغلين في الحقول الاجتماعية يقودنا إلى طرح مسالة حقيقية على الباحثين العرب هل هم فعلاً يبحثون في قضايا اجتماعية تحمل نفس الاهتمام والمعنى لدى مجتمعاتهم العربية؟ لأن (التقليد الشائع هو القنوع بوصف الظواهر التي تطرح للدراسة أو البحث، وعدم الاهتمام بالتفسير والتنظير، سواء بالإبداع أو بالإفادة من التراث القومي والعالمي)⁽²⁰⁾، وهذا الأمر هو من يؤكد جودة البحث الاجتماعي على أنه مطلب مجتمعي.

4) أزمة الرقمنة

تبقى المعطيات الخام التي بين يدي الباحث الاجتماعي العربي (التي يكون مصدرها، الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، وثيقة...) بعيدة عن الاستغلال طالما لم يتم معالجتها وترتيبها وتهيئتها بشكل مناسب، ذلك أن عمليات التحليل اللاحقة ستتوقف الدلالات المستخرجة منها على مدى مصداقية المعطيات المحللة، فقد تبدو عمليات العرض المرتبة والمقننة للمعطيات سهلة وبسيطة في بعض مواضعها، إلا أنها هي من يسم البحث ككل إما بموضوعية الطرح أو بانحراف النتائج نحو موضوعات بعيدة عن المسألية التي طرحت في السابق، ولأن الإحصاء أداة فعالة في التليل على مدى ونوعية النتائج أمكن لمن اشتغل على هذا الجانب الوقوف على السند والدعم الذي يقدمه، فبالنسبة لـ : مارسيل (Marcel Mauss) أن البحث والتحقق من الواقعة الاجتماعية بفرض استعمال الإحصاء الذي يقدم الموضوعية، فهو وسيلة مميزة تسمح بمعالجة الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء وتحليلها مستقلة عن تأثيرات الأفراد، ويصل (موس) إلى القول "... في الحقيقة كل مشكلة اجتماعية هي مشكلة إحصائية فاعتباد الظاهرة، عدد الأفراد المشاركين، تكررها طول الوقت، الأهمية المطلقة أو النسبية للأفعال، وتأثيرها بالنسبة لما تبقى من الحياة، كل شيء مكمّم ويجب أن يكون محسوباً."²¹

إن الوسيلة الإحصائية أداة فعالة في تحضير المعطيات للقراءة التفسيرية ولإنتاج الخطاب التأويلي منها، ومثلما يشير فيبر فإنه لا يجب التوقف عند حد الإجراءات الإحصائية والادعاء بأن ما تحقق من برهنة رياضية هو التفسير بعينه، لأن التحليل الإحصائي ضروري ومفيد لإدراك الخواص الفردية ولا يمثل سوى "مجموع أفعال ينبغي على عالم الاجتماع إدراك معناها"⁽²²⁾ وتبدو هذه المغالطة التي يقيس عليها كثير من الباحثين حكمهم على النتائج اعتماداً على المحك الرقمي، هي في الأساس لم تستوعب جيداً ما قصد إليه موس من أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة إحصائية، لأن فكرة العدد في ترتيب موس جاءت في الصف الأخير من توصيفه لما يستحق الدراسة في مجموعة اجتماعية وذلك بالقول "توجد أشياء وأشخاص، إذن فيزيائية ومادية في البدء، ومن ثمّ العدد"⁽²³⁾ ويردّ اسمي الشيء والشخص في بداية الترتيب كي يبين

موس أن افتكاك موضوع البحث يستند إلى عمل تفكيري هدفه وضع اليد على المشكلة الاجتماعية الحقيقية، التي تكتنز بداخلها معرفة بحاجة إلى تفسير على أساس بناء توصيفات مفهومية، يكون أحد أدوارها محاكات الرموز والمعاني التي يضيفها الفاعلون على أنشطتهم وتحويلها إلى إحصائيات، بتعبير آخر إن خصوصية علم الاجتماع هي البحث فيما وراء المعطيات الإحصائية التي ليست إلا نقطة انطلاق للبحث في معنى الارتباطات التي تشهد عليها الأرقام، ولعل استشهدنا بدراسة موس لظاهرة الهبة يبين أن الذي أسس عليه استنتاجاته إنما هو عمليات التفسير لما يمكن أن تستتر فيه العلاقة بين الواهب والموهوب، فالرمزي الذي يتجسد في شيء يتبادل به بين طرفين يحقق العلاقة بين الأشخاص والأشياء، ويربط التجارب المتتابعة في وحدة معنى، هذا الاستنتاج الذي تستقيض في الاستعارة من تجربة علم الأنثروبولوجيا، معجب بالوسائل التي أمدته في تحليل موضوعه عنه، ومنه فإنه على مستوى هذه المرحلة فقط يتم اتخاذ القرار فيما أمكن الحديث عن صيرورة الموضوعية دون أن تتعرض في أي جزء بحثي من مرحلة البحث إلى تشويه أو تحريف، فالوصول إلى خطاب دقيق خال من الغموض متأث من معرفة وإتقان لوسائل إنتاج المعطيات الإمبريقية، وتحليلها هو سعي حثيث تنبره بصيرة عقل يجيد التفكير والاستدلال يحقق ماهية علم الاجتماع باعتباره معالجة للعالم الاجتماعي يتم فيها التخلص من امتدادات المفاهيم الدارجة أو الساذجة وبناء موضوع هذا العلم اعتماداً على القطيعة مع هذه المفاهيم "وبوسعنا تلخيص هذا الإجراء في مجموعة تسمى الموضوعية أي إضفاء الطابع الموضوعي، فهو مسمّى يفصح في آن واحد عن التخلّي عن النظرة الذاتية للحقائق الاجتماعية، وعن القدرة على التعبير عن البنية الكامنة وراء الظواهر وعلى صياغة المعطيات." (24)

رابعاً. في الأزمة يكمن الحل

بإمكان المتأمل أن يلاحظ أن العلوم الاجتماعية (تدرّسا وبحوثاً أكاديمية وعلمية) في الجامعات العربية، أصبحت تسير في خط اعتباطي، ساذج، ضمن توجه منهجي - امبريقي - أوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضمانة ومصادقية علوم إنسانية واجتماعية مؤسسة على الروايز الرقمية واللغة العددية والمصفوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي - التحليلي والتأويلي، من فوبيا التنظير التي رهبت العقل البحثي كثيرا الى بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة هوس كبير يلاحق العقل السوسيولوجي العربي، كما البارحة أو اليوم فبدلاً من أن يكون هذا العقل خصب ومنتج لمنطوقات وصيغ متكيفة ومجيبة عن الواقع العربي، وتقديم البدائل والخيارات المعقولة والمقبولة، سار الاتجاه النقيض، أي عقل عاق، عاطل عن العمل، عن التأويل، عن المسألة والفهم.

تبقى المعطيات الخام التي بين يدي الباحث في العلوم الاجتماعية العربي (التي يكون مصدرها، الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، وثيقة...) بعيدة عن الاستغلال طالما لم يتم معالجتها وترتيبها وتهيتها بشكل مناسب، ذلك أن عمليات التحليل اللاحقة ستتوقف الدلالات المستخرجة منها على مدى مصادقية المعطيات المحللة، فقد تبدو عمليات العرض المرتبة والمقننة للمعطيات سهلة وبسيطة في بعض مواضعها، إلا أنها هي من يسم البحث ككل إما بموضوعية الطرح أو بانحراف النتائج نحو موضوعات بعيدة عن

المسألة التي طرحت في السابق، ولأن الإحصاء أداة فعالة في التدليل على مدى ونوعية النتائج أمكن لمن اشتغل على هذا الجانب الوقوف على السند والدعم الذي يقدمه، فبالنسبة لـ : مارسيل موس أن البحث والتحقق من الواقعة الاجتماعية بفرض استعمال الإحصاء الذي يقدم الموضوعية، فهو وسيلة مميزة تسمح بمعالجة الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء وتحليلها مستقلة عن تأثيرات الأفراد، ويصل (موس) إلى القول "في الحقيقة كل مشكلة اجتماعية هي مشكلة إحصائية فاعتقاد الظاهرة، عدد الأفراد المشاركين، تكررها طول الوقت، الأهمية المطلقة أو النسبية للأفعال، وتأثيرها بالنسبة لما تبقى من الحياة، كل شيء مكمم ويجب أن يكون محسوباً" (25).

تشهد الدراسات الاجتماعية ولادة جديدة بمعنى أنها تشق طريقها نحو التخلي عن الأطر والنظريات والأنماط والتفسير، وتتجه نحو التساؤل عن معارفها وتعمل على تطوير موضوعاتها وأدوات استدلالها وشروط إنتاجها فعلم الاجتماع الجديد يعمل على التحرر من النظريات الكبرى والأسماء الكبيرة، دوركهايم، فيبر، أوغست كونت، سان سيمون، كارل ماركس، لذا ما أقوله هنا أنه لا يعيننا أن نتعلم من تجارب الآخرين ولكن أن نتعلم شيء وأن ننقل هذه المعارف والعلوم حرفياً ونطبقها آلياً شيء آخر. إن النتائج التي أتت بها البحوث الغربية في الدراسات الاجتماعية حلول أبدعتها عقول أصحابها في بيئات لها ثقافتها وحاجاتها وإمكاناتها وهي بحوث نجح بعضها وبدرجات، وليست معها قدرة سحرية تصنع بها المعجزات، ولكنها خاضعة لصيرورة التطور والتعديل والتغيير للأحسن، وهذا ما يجدر بنا كباحثين أن نمارسه في مجتمعاتنا.

إن المراقب الفطن لوضع الدراسات الاجتماعية في الجامعات العربية يجد أن تعيش حالة من الضبابية، ونحن هنا أمام احتمالين إما أنها فشلت أو أنها لم تؤت ثمارها بعد، والسؤال المطروح هنا: هو هل المدة المنقضية من عمر العزم الاجتماعية في الجامعات العربية غير كافية لإنضاج هذه البذور وإنتاج معارف نابغة من صميم الحياة الاجتماعية العربية؟ وهل المخاض العسير الذي تشهده المنطقة العربية، كفيل بتحفيز ثقافة التساؤل لدى الباحث العربي حول ما يجري في الواقع الاجتماعي المحيط به - والذي هو في نفس الوقت مجال دراسته؟

خاتمة

الوضعية التي شرحناها آنفاً تقرّ استنتاجاتنا، وتظهر واقعاً يعكس حالة ضعف العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، وغياب التنظير الذاتي المستقل، ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها الباحث العربي، مستوردة من نظرية (الآخر)، التي تأتي دائماً محملة بمضامين أيديولوجية موجهة، فمن الطبيعي أن يقع في شباك الوعي الزائف، كل ذلك يتسبب في غياب عقل بحثي علمي عربي ناقد ومستقل يستشعر المشكلات الاجتماعية ويتدخل عليها، يحتكم إليه في اتخاذ القرار السياسي، الاقتصادي والثقافي، واختزل دوره في محاكاة النقاشات الغربية النظرية، والسقوط في خطر التنازع الأيديولوجي الذي يتخلل فيه الباحث الاجتماعي العربي عن مسؤوليته في بناء منظومة معرفية تشكل التراث الفعلي الذي ينهل منه كل باحث اجتماعي.

الهوامش:

- 1- Maatouk, Frédéric (1992) (ed.). *les contradictions de la sociologie arabe*. Paris : Édition l'harmattan, p75.
- 2- بن حفيظ، عبد الوهاب (2008). مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات، مجلة أوراق الأوسط - مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس. (01). 30-41.
- 3- بن حفيظ، عبد الوهاب (2008). مرجع سبق ذكره.
- 4- بن حفيظ، عبد الوهاب (2008). مرجع سبق ذكره.
- 5- الذوايدي، محمود (2011). وضع العلوم الاجتماعية العربية في تقرير اليونسكو 2010، مجلة إضافات- بيروت (14). 198-190.
- 6- الذوايدي، محمود (2011). مرجع سبق ذكره.
- 7- بن حفيظ، عبد الوهاب (2008). مرجع سبق ذكره.
- 8- الذوايدي، محمود (2011). مرجع سبق ذكره.
- 9- تقرير التنمية البشرية (2001). معهد التخطيط القومي-مصر، 9- 10.
- 10- عرابي، محمود (2006). تأثير العولمة على ثقافة الشباب، الدار الثقافية للنشر- القاهرة- مصر، 33.
- 11- Guerid, Djamel (2001). *Société Algérienne et Sciences Humane : in Mouvement Social et Modernité Hommage à said chikhi*. sous la direct de benguerna M .et djerbal DAlger, co-édit, Naqd-Sarp,.
- 12- خليفة، أحمد وآخرون (1984). إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، دار التنوير-القاهرة، 5.
- 13- العياشي، عنصر (2003) نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، ط2، 7.
- 14- عبد القادر، لقجع (2004). علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع (علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقة؟)، وهران، أيام 4- 5- 6 ماي 2002، دار القصبه للنشر- الجزائر.
- 15- غليون، برهان (1990). اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، موفم للنشر- الجزائر، 55.
- 16- دليو، فضيل (2004). علم اجتماع المعاصر، ثنائياته النظرية والمنهجية، مخبر علم اجتماع الاتصال- جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، 20.
- 17- السمالوطي، نبيل (1995). أزمة علم الاجتماع في العالم العربي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 69.
- 18- Benoît, Gauthier (1992). *Recherche sociale. De la problématique à la collecte des données*, (2e éd.), Sillery (Québec), Presses de l'Université du Québec. p 53.
- 19 - Madeleine, Grawitz (1996). *Méthodes des sciences sociales*, 10 éd, Dalloz, Paris, p340.

- 20- حجازي، عزت (1985). الأزمة الراهنة لعلوم الاجتماع بالوطن العربي: مع تركيز على الوضع في مصر، ندوة نحو علم اجتماع عربي، المعهد العالي للمنشطين الثقافيين- تونس، 3.
- 21- Marcel, Mauss (2002). Essai de sociologie .Paris,1968 ,p62 .In Ferréol (G et Autres) , Dictionnaire de Sociologie ,Paris : Armand colin, 3 éd, p 106 .
- 22- Max, Weber (2000). L'objet de la sociologie, Pour la sociologie compréhensive, (M. In weber). Economie et société, 1922, trad, Parie, Plon .1969 In Berthelot (JM), Sociologie, Épistémologie d'une discipline, Texte fondamentaux, Editions de Boeck université, Bruxelles, p 23.
- 23 - Marcel, Mauss (1989). Essai sur le don, Alger : ENAG Éditions, p 200.
- 24- فرانسوا، هيران (2000). الركائز الإحصائية للسوسيولوجيا، ترجمة: حليم طوسون، مجلة متون عصرية في العلوم الاجتماعية- مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماع، القاهرة، (1)، 12-11.
- 25- Marcel, Mauss (2002). Essai de sociologie. Ibid.